الأمم المتحدة

E/2011/53

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 January 2011
Arabic
Original: English

**الدورة التنظيمية لعام ٢٠١١**

١٨ كانون الثاني/يناير، و ١٥-١٨ شباط/فبراير،
و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال
**برنامج العمل الأساسي للمجلس**

## الاتفاقية الوحيدة للمخدارت لسنة ١٩٦١، المعدلة بموجب البروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (نيويورك، ٨ آب/أغسطس ١٩٧٥)

## المقترح المقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بإدخال تعديلات على الفقرتين ١ (ج) و ٢ (هـ) من المادة ٤٩

### مذكرة من الأمين العام

في المقرر ٢٥٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد أحاط علما بمذكرة الأمين العام (E/2009/78) المتعلقة بمقترح حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بتعديل الفقرتين ١ (ج) و ٢ (هـ) من المادة ٤٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢[1]، أن يشرع، وفقا للفقرة ١ من المادة ٤٧ من الاتفاقية المعدلة، في الإجراءات المقررة في الفقرة ١ (ب) من تلك المادة، التي تنص على سؤال الأطراف إن كانت تقبل التعديل المقترح من عدمه ودعوتها أيضا إلى موافاة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأي ملاحظات على المقترح.

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

وقام الأمين العام، بصفته وديع الاتفاقية، بإبلاغ الأطراف في الاتفاقية بنص مقرر المجلس ٢٠٠٩/٢٥٠ في إخطار إيداع[٢] مؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ويبلغ الأمين العام المجلس بموجب هذا بمذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واردة من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).

(٢) CN.474.2009.TREATIES-3.

## المرفق

### مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها إلى الأمين العام، وبالإشارة إلى مذكرة الأمين العام CN.194.2009.TREATIES-2 المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تتشرف بأن تفيد بما يلي:

تهدف الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، المعدلة بموجب بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، إلى الحد من إنتاج المواد غير المشروعة ومن الاتجار بهذه المواد من خلال حصر المواد الموصوفة باعتبارها مخدرات. وقد أحالت بوليفيا إلى الأمين العام مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ لتعديل الفقرتين ١ (ج) و ٢ (هـ) من المادة ٤٩ من الاتفاقية. وتنص الفقرة ١ (ج) من المادة ٤٩ على أن لكل دولة طرف في الاتفاقية، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام، أن تحتفظ بحقها في أن تسمح مؤقتا بمضغ أوراق الكوكا، شريطة إلغاء مضغ أوراق الكوكا في غضون ٢٥ سنة من نفاذ الاتفاقية (الفقرة ٢ (هـ) من المادة ٤٩). وقد اقترحت بوليفيا حذف هذين الحكمين.

وأبلغ الأمين العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالتعديل الذي اقترحته بوليفيا في الإخطار بالإيداع المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وعملا بالفقرة ١ (ب) من المادة ٤٧، قرر المجلس سؤال الأطراف في الاتفاقية إن كانت تقبل التعديل الذي اقترحته بوليفيا من عدمه ودعوتها أيضا إلى موافاته بأي ملاحظات على المقترح. وبلّغ الأطراف بنص المقرر في إخطار إيداع مؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وللمجلس، عند رفض أي طرف التعديل المقترح قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أن يقرر في ضوء الملاحظات الواردة من الدول الأطراف، إن كان سيدعو إلى عقد مؤتمر للنظر في التعديل المذكور.

ووفقا للفقرة ١ (ب) من المادة ٤٧ من الاتفاقية، تبلغ البعثة الأمم المتحدة أن ألمانيا لا تقبل التعديل المقترح الذي قدمته بوليفيا.

ويستند هذا القرار أولا وقبل كل شيء إلى الاعتبارات الأساسية في السياسة المتعلقة بالمخدرات. كما يأخذ في الاعتبار إعلان بوليفيا اتخاذ خطوات أخرى نحو إضفاء الشرعية على مضغ أوراق الكوكا.

وفي الوقت ذاته، نقر بأن المقترح له صلة بقضايا معقدة على مستوى التنمية والسياسة الصحية، إضافة إلى قضايا المخدرات التي يصعب حلها. وتعلم ألمانيا أن المسألة تحظى بأهمية خاصة لدى بوليفيا وأن مضغ أوراق الكوكا ينظر إليه هناك على أنه جزء من الهوية الثقافية للسكان الأصليين، أي غالبية البوليفيين جميعا. ولذلك، نرى أن من الضروري مناقشة آثار مضغ أوراق الكوكا بمزيد من الاستفاضة في إطار حوار مع بوليفيا. وستنظر ألمانيا بعين الرضا في مسألة عقد مؤتمر تشارك فيه الدول لمناقشة المسألة.

ونعلم أن بوليفيا ما زالت تعتبر مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أولوية وما زلنا نعتبر بوليفيا شريكا في جميع قضايا مكافحة المخدرات. ونعلم أيضا أن بوليفيا ما زالت تعتمد على المجتمع الدولي وتلتمس دعمه لتعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتهريبها. ونرى أن هذا التعاون الدولي سيظل ضروريا في المستقبل وإننا نبحث خيارات أخرى للمساعدة في زيادة الكفاءة والقدرات المتاحة لاضطلاع بوليفيا بجهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات ودعم سياسة في مجال المخدرات تنحو نحو التنمية. وفي هذا السياق، نرحب بإعادة فتح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بوليفيا وندعم ذلك.